الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٧٤
الخميس، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

تقرير الأمين العام (A/51/540)

السيدة بينيا زيليدون (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): منذ بداية المناقشة حول البند المعنون "تقديم المساعدة في إزالة الألغام"، تكلم وفدي عن مشاريع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بهذا الشأن، وشارك في تقديمها. وقد فعلنا ذلك للتدليل على الأهمية البالغة التي تعلقها نيكاراغوا على مشكلة الألغام البرية وتدميرها.

ونيكاراغوا بلد مساحته ٠٠٠ ١٣٠ كيلومتر مربع، ومع ذلك فيها ٠٠٠ ١٠٠ لغم بري متخلفة عن ١٠ سنوات طويلة من الحرب الأهلية ومن بين العواقب المعروفة جيدا لتلك الأسلحة الفتاكة ما تلحقه باقتصادنا من الخسائر المستمرة التي لا يمكن تعويضها والمشاكل التي تثيرها عودة اللاجئين الى ديارهم. والأعداد الهائلة من المشردين في المناطق الحضرية تثير الانزعاج بالنظر الى المشاكل الصحية المتصلة بنقص الخدمات الأساسية. هذه بعض الآثار المترتبة على وجود الألغام البرية في البلدان التي تعاني من هذا البلاء، والتي يتمثل ضحاياها في المقام الأول في المدنيين والأطفال الأبرياء.

ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي توفير التعاون المستمر في إزالة الألغام، لأن البلدان المتضررة من هذه المشكلة لا تستطيع أن تحلها بنفسها. ويجب أن تصحب هذه الجهود إجراءات لمنع انتشار هذه الأسلحة وإلا فإن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإزالة الألغام ستذهب هباء.

ونحن نسلم، في هذا السياق، بالحاجة الى التوصل الى اتفاق دولي لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد، على نحو ما هو منصوص عليه في مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة الأولى. ونرحب بشتى أنواع الحظر والتوقف الاختياري وغيرها من القيود السارية على الألغام البرية المضادة للأفراد.

وقد صممت نيكاراغوا تصميما راسخا على استكشاف طرق جديدة للتعامل مع هذا البلاء، وأعربت -

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

في بيانها في المناقشة العامة في اللجنة الأولى وبوصفها أمينا بالنيابة لبلدان منطقة أمريكا الوسطى - عن تأييدها إنشاء سجل للألغام البرية كوسيلة محددة لبناء الثقة وتشجيع الشفافية وللتحكم بفعالية أكبر في استخدام الألغام البرية ونقلها وإنتاجها العشوائي.

ولقد أخذت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤ في تقديم المساعدة في إزالة الألغام عن طريق الصندوق الاستئماني الطوعي لتقديم المساعدة في إزالة الألغام. وبذلت الأمم المتحدة جهودا من أجل تدعيم الصكوك الدولية للتصدي لهذا الوباء الحديث عن طريق عقد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وإننا لنأسف لأن المؤتمر لم يتوصل الى النجاح المأمول بسبب الافتقاد الى الإرادة السياسية مما حال دون تحقيق التقدم صوب فرض الحظر الفعلي الذي كان المجتمع الدولي يرغب فيه. بيد أننا نثق في أن آلية التشاور السنوي والالتزام بعقد مؤتمر استعراضي آخر خلال خمس سنوات يعكسان رغبتنا المخلصة في المضي قدما صوب هدفنا المشترك: القضاء الكامل على هذا النوع من الأسلحة.

وتبين تجربة السلفادور وكمبوديا وموزامبيق وأفغانستان والبوسنة والهرسك أنه لا بد وأن يكون هناك تنسيق وثيق، لا سيما في مجالات إزالة الألغام وحفظ السلام والمساعدات الإنسانية. ويود وفدي التأكيد على أنه يجب توفير المزيد من الموارد للأمانة العامة وإدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلم من أجل برامج إزالة الألغام.

ونحن على ثقة من أن الصندوق الاستئماني الطوعي لتقديم المساعدة في إزالة الألغام ستتوافر لديه الموارد الكافية للقيام بدور أنشط في تمويل برامج إزالة الألغام، وبذلك يمد برامجه بحيث تشمل عددا متزايدا من البلدان المتضررة. ونرحب بمبادرة جمهورية ألمانيا الاتحادية بطرح القضية على مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس الماضي مما أسفر عن مناقشة مثمرة وطرح طرق جديدة للتعامل مع هذه الأسلحة الفتاكة.

واتساقا مع ذلك، قرر المجلس الوزاري لأمريكا الوسطى الذي اجتمع في غواتيمالا في ١٢ أيلول/سبتمبر من العام الحالي أن يعلن أمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام البرية المضادة للأفراد يحظر فيها إنتاج هذه الأسلحة أو احتيازها أو شراؤها أو نقلها.

كما نود الإشارة الى أن الدورة السادسة والعشرين لمنظمة الدول الأمريكية، التي عقدت في جمهورية بنما في حزيران/يونيه ١٩٩٦، اعتمدت قرارا بعنوان "تقديم الدعم لإزالة الألغام في أمريكا الوسطى". ومن شأن ذلك أن يسترعي الانتباه الى مشكلة الألغام البرية المستمرة والخطيرة وإلى آثارها في منطقة أمريكا الوسطى.

ويقدر وفدي المساهمة التي قدمتها البلدان التي كانت على استعداد دوما لتقديم المساعدة في مجال تكنولوجيا إزالة الألغام. وإننا نعتقد اعتقادا جازما بأنه حتى أكثر التكنولوجيات تقدما لا تستطيع القضاء كلية على المشكلات التي تسببها الألغام. ونود أن نكرر القول إن الحل النهائي لمشكلة الألغام هو الحظر الكامل لإنتاج هذا النوع من الأسلحة ونقلها وتكديسها.

السيد بابار (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام. كما أود أن أوجه الشكر الى حكومة الدانمرك لتعميمها تقرير المؤتمر الدولي المعني بتكنولوجيا إزالة الألغام الذي عقد في الزينور. ويوجز كلا التقريرين مقترحات وآراء مثيرة للاهتمام، ويوفران أساسا جيدا للقيام بمزيد من العمل للتوصل الى سبل ووسائل معالجة المشاكل الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام البرية.

ويوجد اليوم أكثر من ١١٠ ملايين لغم متناثرة في أكثر من ٧٠ بلدا. ويتشوه أو يقتل في كل سنة ما يصل الى ٢٥ ٠٠٠ رجل وإمرأة وطفل بسبب الألغام البرية. وبترت أطراف ما يقرب من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص بفعل الألغام البرية وسيتكلف علاجهم وتأهيلهم أكثر من بليون دولار.

وسببت الألغام البرية خرابا اجتماعيا واقتصاديا في أفغانستان وكمبوديا والعراق وموزامبيق ونيكاراغوا والصومال والبوسنة والهرسك. واليوم، يوجد في أفغانستان وحدها نحو ١٠ ملايين لغم متناثرة في كافة أنحاء البلاد. وتشوه الآلاف من اللاجئين الأفغان بفعل الألغام البرية وعولجوا في المستشفيات ومراكز التأهيل الباكستانية. ولا نزال نستضيف اكثر من ١,٥ مليون لاجئ أفغاني، بعضهم وجد نفسه وقد تقطعت به السبل في

باكستان لأكثر من ١٧ سنة حتى الآن، حيث لا يستطيعون العودة الى بلدهم بسبب الألغام البرية المزروعة في وطنهم.

ومما يبعث على التشجيع ملاحظة أن المجتمع الدولي يدرك إدراكا تاما التهديد الذي تشكله الألغام البرية، وفي السنوات الأخيرة بذلت جهود متضافرة لإزالة الألغام غير المنفجرة والتخفيف من معاناة ضحايا الألغام البرية. وشنت المنظمات الحكومية وغير الحكومية حملات لتوفير الموارد والتكنولوجيا لعمليات إزالة الألغام. واضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في توعية الجمهور وفي توفير الموارد لعمليات إزالة الألغام.

وإن عمل إدارة الشؤون الإنسانية، بوصفها محور عمليات الأمم المتحدة لإزالة الألغام، جدير بالثناء. فقد أنشئ صندوق استئماني طوعي للمساعدة في إزالة الألغام. وعقد عدد من المؤتمرات الدولية ويعتزم عقد مؤتمرات أخرى لدراسة السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة مشكلة الألغام غير المنفجرة بطريقة فعالة.

وبالرغم من هذه التطورات المشجعة، لم تكن جهود المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلة كافية. ومن بين المجالات التي تحتاج الى اهتمام عاجل مجال توفير الموارد الكافية لعمليات إزالة الألغام. والإسهامات المقدمة الى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي لم تكن كافية. والاستجابة لطلبات المساهمات العينية بغية توفير القدرة لدى الأمم المتحدة على إزالة الألغام كانت فاترة. وبما أن عمليات إزالة الألغام تتطلب تدفقا مستمرا للموارد، فإن الإسهامات الطوعية قد لا تكون كافية لمعالجة المسألة بفعالية.

وطبقا لتقرير الأمين العام، فإن البلدان المتضررة تحتاج للتخلص من هذا التهديد، الى مبلغ يتراوح بين ٥٠ بليون دولار و ١٠٠ بليون دولار. وحسب الوتيرة الحالية المتمثلة في إزالة ١٠٠ ٠٠٠ لغم في العام، فإن الأمر قد يستغرق عقودا عديدة للتغلب على هذه الأزمة. ولذا، فإننا نحتاج الى تجميع مواردنا وكذلك تطبيق الأنظمة الموضوعة لضمان التقيد العالمي بالصكوك المتعددة الأطراف القائمة بشأن الاستخدام العشوائي للألغام البرية. ويتعين علينا أيضا استكشاف إمكانيات إنشاء آليات دولية تطالب الدول المسؤولة عن استخدام الألغام بصورة عشوائية أن تدفع تكاليف عمليات إزالة الألغام.

وإدراكا لخطورة المشكلة، جرى مؤخرا تعديل البروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وينبغي الآن اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التقيد العالمي بالاتفاقية وببروتوكولاتها. ونعتقد أنه يمكن أيضا النظر في اتخاذ خطوات إضافية في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة بمعالجة المشاكل المنبثقة عن الاستخدام العشوائي للألغام البرية.

السيدة كويلهو دا كروز (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/51/540 ويتوجه بالتهنئة الى إدارة الشؤون الإنسانية على دورها في تنسيق برنامج عملنا الوطني بشأن الألغام.

تولي حكومة بلدي أهمية كبيرة لمسألة إزالة الألغام وبذلت كل جهد للاضطلاع بنجاح بعملية إزالة الألغام الجارية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

وكما يعلم الأعضاء، كان بلدي غارقا في حرب أهلية دامت أكثر من ٣٠ سنة، ونتيجة لذلك فإنه يتحمل عبء ما يقرب من ٠٠٠ ٧٠ مشوه، بينهم ٠٠٠ ٨ طفل، هم ضحايا الألغام التي زرعت أثناء الحرب. وإن تنفيذ بروتوكول لوساكا، الموقع قبل سنتين، أفسح المجال لإنشاء برنامج للألغام في معظم المناطق المتضررة.

وعانى البرنامج من بعض التأخيرات بسبب تعقد العملية والافتقار الى التعاون الوثيق من جانب اتحاد يونيتا، الذي شارك أيضا في العملية. ومع ذلك، يتابع المعهد الوطني لإزالة العوائق المتفجرة، الذي أنشئ لذلك الغرض، مهمته بتفان. ولإزالة الألغام من الطرق الرئيسية الأولوية إذا أريد تسهيل حرية حركة السكان والبضائع وأفراد الأمم المتحدة الذين يضطلعون بالمسؤولية عن برامج المساعدة الإنسانية. ومن بين ١٥ مليون لغم يقدر أنها منتشرة في أنحاء البلاد تمت إزالة أكثر من ٠٠٠ ٨٠ لغم.

وهناك حاليا ١١٠ ملايين لغم مدفونة في الأرض في أكثر من ٧٠ بلدا. ويعتبر وفد بلدي مسألة الألغام البرية إحدى أهم المسائل وأكثرها إلحاحا أمام المجتمع الدولي. وتمثل الألغام التي خلفتها الحرب عقبة من العقبات الرئيسية أمام التطور الاقتصادي وعودة النازحين الى ديارهم.

وتؤيد أنغولا جهود الأمين العام الرامية الى تعبئة المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتوفير الدعم الإنساني والمالي والمادي اللازم لمعالجة الأزمة العالمية التي تسببها الألغام. كما يشاطر وفدي الأمين العام رأيه بأن تكلفة العناية بضحايا الألغام عبء هائل على المجتمعات الضعيفة التي تتعافى من الصراع. ونحن بحاجة الى اتباع نهج موازية إذا أردنا معالجة الأسباب الجذرية والتحرك قدما نحو الحظر العالمي للألغام البرية المضادة للأفراد. وفي الوقت نفسه، تمس الحاجة الى تعزيز التحسينات التقنية للوصول الى أقصى درجات الفعالية في الكشف عن الألغام والعمليات الإنسانية لإزالة الألغام.

وإن انعقاد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، الذي أجرى تعديلات على البروتوكول الثاني بشأن الألغام، والمؤتمر الدولي بشأن تكنولوجيا إزالة الألغام، المعقود في تموز/يوليه في الدانمرك؛ والمناقشة العلنية لمجلس الأمن في آب/أغسطس؛ ومؤخرا مؤتمر أوتاوا - كلها تدلل على أن المسألة تحظى باهتمام سياسي كبير وتشجع على متابعة هذه المبادرات.

ويأمل وفد بلدي أن تؤدي المقترحات الملموسة التي قدمت في مناقشة اليوم الى مقترحات ملموسة لإجراء تحسينات عملية في جهود إزالة الألغام. وفي هذا الصدد، يناشد بلدي جميع الدول الأعضاء احترام تعهداتها التي قطعتها للصندوق الاستئماني الطوعي، وهو محور أنشطة الأمم المتحدة في إزالة الألغام.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود، باسم حكومة بلدي أن أعرب عن تقديري لمنظومة الأمم المتحدة وللحكومات والمنظمات غير الحكومية التي أسهمت في برنامج إزالة الألغام في أنغولا بشجاعة وتفان وأن أشيد بأولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل ضحايا الألغام.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في البداية يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل والمفيد عن تقديم المساعدة في إزالة الألغام، الوارد في الوثيقة A/51/540. وننتهز هذه الفرصة للاعراب عن تقديرنا للجهود الشجاعة التي بذلها موظفو الأمم المتحدة والأفراد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الأخرى الذين اضطلعوا بدور حاسم في وضع وتنفيذ برامج ازالة الألغام.

تتطلب شدة واستمرارية الخطر الذي تسببه الألغام البرية ردا ملموسا على الصعيد العالمي. ومنذ تناولت الجمعية العامة لأول مرة مسألة المساعدة في إزالة الألغام في دورتها الثامنة والأربعين في عام ١٩٩٣، تزايد الدعم في المجتمع الدولي للأنشطة الانسانية في ازالة الألغام على نحو مستمر.

وكان إنشاء الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام وتوسيعه بعد ذلك، علامة مشجعة على هذه الروح المتغيرة. فالصندوق منذ انطلاقته على يد الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أصبح الآلية الرئيسية لتمويل الأنشطة الانسانية لإزالة الألغام، ولا سيما في مراحلها المبكرة الحرجة. ويسعد وفدي أن يلاحظ أن ١٢ مليون دولار أمريكي قدمت حتى الآن للصندوق، ونتطلع الى زيادة في هذا الرقم في السنوات المقبلة. وستسهم جمهورية كوريا، من جانبها، بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار أمريكي في الصندوق في السنة المقبلة، بالإضافة الى إسهامها هذه السنة بمبلغ مماثل.

ويرحب وفدي أيضا بنتيجة مؤتمر جمع التبرعات لإزالة الألغام في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٥ والزخم القيم الذي وفره لجهود المجتمع الدولي لجمع المبالغ الكبيرة المطلوبة لتنفيذ برامج عمل إزالة الألغام ونشر وعي عام أكبر بمسائل الألغام البرية وزيادة تعزيز التعاون الدولي في هذا المضمار.

والألغام البرية، بجعلها من المتعذر المرور في الأرض أو زرعها أو الإقامة فيها، تمثل تهديدا واسع النطاق ومتعدد الأوجه. ذلك أنها تستطيع أن تشل عمليات حفظ السلام والإغاثة الانسانية، وأن تضر بدرجة كبيرة بالتنمية الاقتصادية والتعمير الاقتصادي بعد الصراع في أي بلد.

إن أي تهديد شامل يتطلب حلا شاملا، ولهذا يجب أن تكفل برامج العمل الخاصة بالألغام التي تنفذها تكامل وتنسيق أدوار جميع المنظمات المعنية، سواء الوكالات التابعة للأمم المتحدة، أو المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية الأخرى.

وقد قامت ادارة الشؤون الانسانية وإدارة عمليات حفظ السلام، من بين جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية بإزالة الألغام، بأبرز الأدوار في بدء وتنفيذ برامج ازالة

الألغام. ويعتقد وفدي أن التعاون والتنسيق الوثيقين بين هاتين الادارتين لازمان لضمان تنفيذ الأنشطة التشغيلية لإزالة الألغام وبرامج العمل الانسانية الخاصة بالألغام، على نحو مرض وبأسلوب متكامل.

ونعتقد أنه بالاضافة الى تحسين التنسيق بين مختلف المنظمات المعنية بإزالة الألغام، تحتاج الأمم المتحدة أيضا الى تعزيز قدرتها على الاستجابة بسرعة للأحداث الطارئة المتصلة بالألغام. وفي هذا المضمار، نؤيد زيادة تعزيز القدرة الاحتياطية لإزالة الألغام حتى يمكن للأمم المتحدة أن تبدأ عمليات ميدانية بنفس السرعة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وأن تتفادى أوجه التعطيل البيروقراطية التي يمكن أن تؤدي الى خسائر مدنية لا لزوم لها.

إن برامج العمل الانسانية الخاصة بالألغام، رغم أنها منسقة من جانب ادارة الشؤون الانسانية، تنطوي دائما، كما أشار الأمين العام في تقريره، على مشاركة هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية. ولكن بصرف النظر عن المنظمات المشاركة، فإن من الأمور الحيوية ضمان أن يظل هدف برامج العمل المتعلقة بالألغام دون تغيير: أي بناء قدرة وطنية على إزالة الألغام للبلدان المتأثرة، حتى تتعلم مساعدة نفسها بنفسها.

وفي نهاية المطاف تقع المسؤولية الرئيسية عن إزالة الألغام على البلد المتضرر. وعلى كل حال، تتطلب الإزالة الكاملة للألغام بالتأكيد جدولا زمنيا أطول من الوقت الذي يستغرقه البرنامج الذي تنفذه الأمم المتحدة في أي بلد محدد. ولكن قبل أن ينقضي ذلك الوقت يمكن أن تقوم الأمم المتحدة أو الوكالات المعنية الأخرى أو المنظمات غير الحكومية بالكثير لتطوير مستودع للمعلومات المتعلقة بإزالة الألغام في البلدان المتضررة.

إن الألغام البرية تشكل تهديدا للمجتمع الدولي، لا بسبب قوتها التدميرية فحسب ولكن بسبب الطابع العشوائي اللاإنساني الذي تستعمل به. فهناك ١١٠ ملايين لغم يعتقد أنها حاليا مزروعة في أكثر من ٧٠ بلدا. وفي كل سنة، تقتل أدوات القتل المخفية هذه أو تشوه ما يقدر بـ ٢٥ ٠٠٠ شخص. ومن أجل وقف هذه المذبحة، نحن بحاجة الى تحسين التنسيق والتمويل والتكنولوجيا الخاصة بإزالة الألغام.

وفي هذا المضمار، نرحب بالعروض الحسنة التوقيت التي قدمتها بعض الحكومات المعنية لاستضافة مؤتمرات دولية معنية بمسائل إزالة الألغام في السنة المقبلة. ونأمل بإخلاص في أن تسهم هذه الاجتماعات في تعزيز الدعم الدولي لأعمال الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام وفي التعجيل بإحراز التقدم صوب أساليب لإزالة الألغام أكثر أمنا وأسرع وأكثر فعالية وهي الأساليب التي تمس الحاجة اليها الآن.

غير أن من الأهمية بمكان التسليم بأن إزالة الألغام لا يمكن إلا أن تكون جزءا من الحل. وبالنظر الى أن عدد الألغام التي تزرع في كل سنة يتجاوز بكثير عدد الألغام التي تزال، يجب ألا تكون إزالة الألغام العلاج الوحيد، بل جزءا من جهد متكامل وشامل لا للسيطرة على زرع واستعمال الألغام فحسب ولكن أيضا على إنتاجها ونقلها. إننا حقا، بحاجة الى السعى الى حلول تواجه جانبي الإمداد والمستعمل الأخير في مشكلة الألغام البرية.

وحكومتي تشاطر المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء آفة الألغام البرية، بسبب المعاناة الوحشية التي تسببها للمدنيين الأبرياء وكذلك بسبب الشلل الذي يمكن أن تحدثه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وتفادي الخسارة الإنسانية المأساوية لهذه الأسلحة يتطلب من المجتمع الدولي مواجهة كامل مجموعة المشاكل التي تسببها الألغام البرية والتي تتراوح بين المسائل الانسانية ومسائل نزع السلاح. وفي هذا السياق قامت حكومتي مؤخرا بتمديد وقفها على صادراتها من الألغام المضادة للأفراد لسنة إضافية أخرى، وتقوم حاليا لأسباب إنسانية، بالنظر بروح إيجابية في الانضمام الى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بما في ذلك البروتوكول الثاني المعدل.

وفي الختام، يود وفدي أن يكرر مرة أخرى اقتناعه بأنه ليست هناك أمة يمكنها وحدها أن تتغلب على الحجم الهائل لمشكلة الألغام البرية. لقد أصبحت أزمة عالمية تتطلب ردا عالميا. ومن الطبيعي، لهذا، أن تقوم الأمم المتحدة بدور رائد في حل المشكلة وفي توجيه المجتمع الدولي في جهوده من أجل ايجاد حل شامل.

السيد عبد العزيز (مصر): إن انتشار نحو ١١٠ ملايين لغم أرضي في أكثر من ٧٠ دولة مشكلة إنسانية واقتصادية دولية تتسبب في عدد كبير من الضحايا يقدر

بـ ٢٥ ٠٠٠ فـرد سنويـا، أغلبهم من المدنيين الأبرياء، بالإضافة الى إعاقتها لعودة النازحين ولأنشطة البناء والتنمية في أعقـاب النزاعـات والحـروب. ومن هذا المنطلـق يرحـب وفد مصـر بتقرير الأميـن العام حول المساعدة في إزالة الألغام، وبالمناقشة الجادة والبناءة لهذا الموضوع الحيوي.

إن البُعد الحقيقي لمشكلة إزالة الألغام يبرز حين نتناولها في إطار المعوقات الفنية والتقنية التي تحول دون اتمامها بسهولة فـي إطـار زمني قصير المدى، والمخاطر التي تمثلها للأفراد القائمين بعمليات الإزالة وللمعدات المستخدمة، وما يرتبط بذلك من تكاليف مادية مرتفعة تعجز أي دولة عن تحملها بمفردها.

لذلك يعتبر وفد مصـر أن المؤتمرات والتجمعـات والمناسبات الدولية التي تناولت موضوع الألغام الأرضية خلال عام ١٩٩٦، مثل الجلسة المستأنفة لمؤتمر مراجعـة اتفاقية منع أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة، الذي عقد في فيينا في مطلع العام وأثمر عن البروتوكول الثاني المعدل الخاص بالألغام البرية المضادة للأفراد، والمؤتمر الدولي حول تكنولوجيا إزالة الألغام، الذي عقد بالدانمرك في تموز/يوليه الماضي، ومؤتمر أوتاوا حول حظر الألغام البرية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وجلسة النقاش العام لمجلس الأمن حول "إزالة الألغام البرية في إطـار عمليات حفظ السلام". كل هذه الاجتماعات شكلت أرضية مناسبة للبدء بجهود جدية وعملية تهدف إلى الإزالة الكاملة لكافة الألغام الأرضية المنتشرة بالفعل، بالإضافة إلى الحد من نشر ألغام أرضية إضافية في المستقبل.

ويأتي اهتمامنا بتلك الاجتماعـات وحرصنـا علـى متابعتها من واقع الأولوية المتقدمة التي تحظى بها جهود إزالة الألغام على جدول أعمال الحكومة المصرية. فمصر تعد من أكثر دول العالم التي تنتشر في أراضيها الألغام، وعلى الأخص في الصحراء الغربية منذ كانت مسرحـا لعمليات عسكرية واسعة النطاق خلال الحرب العالمية الثانية. ولن أكون مبالغا في وصف الأبعاد الحقيقية لتلك المشكلة التي يعلمها الجميع، والمتمثلة في انتشار ما يقرب من ٢٣ مليون لغم أرضي بنوعيات متعددة في مصر. إن استمرار وجود ذلك الكم الهائل من الألغام في الأراضي المصرية خطر ماثل وحقيقي على أمن وسلامة المدنيين الأبرياء، يضيف عقبة رئيسية أمام جهود التنمية في المناطق المصابة، ويعيق استغلالها اقتصاديا لإتاحة بيئة ملائمة لاستيعاب النمو السكاني والتوسع العمراني في المديين المتوسط والبعيد.

وقد قامت الحكومة المصرية بالفعل بجهود ذاتية كبيرة تكلفت عشرات الملايين من الدولارات لتنفيذ خطة للقوات المسلحة خلال السنوات ما بين ١٩٨١ و ١٩٩١ أسفرت عن تطهير مساحة تبلغ ٩٢٤ كيلومترا مربعا أزيل منها ١١ مليون لغم. كما بدأت مصر في تنفيذ خطة أخرى منذ تموز/يوليه بهدف إزالة جميع الألغام المتبقية، أي ٢٣ مليون لغم بحلول عام ٢٠٠٦.

وبالرغم من اعتـراف سجلات الأمم المتحدة بوجـود هذا الكم الهائل من الألغام الأرضية المنتشرة في الأراضي المصرية، لم يتضمن تقرير الأمين العام أي إشارة إليها. كما أن مصر لا تزال حتى الآن خارج قائمة إدارة الشؤون الإنسانية للدول الأكثر تضررا من الألغام الأرضية، مما يحد من قدرتها على الاستفادة من برامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام التي تنسقها الإدارة. وإننا نأمل في تدارك هذا الوضع في المستقبل القريب تحقيقا للأهداف الأساسية للأمم المتحدة ووكالاتهـا المتخصصة في هـذا المجال الحيوي.

وللتدليل على كبر حجم المشكلة التي تعاني منها مصر يكفي النظر إلى تقرير الأمين العام الذي أوضح أن تكلفة إزالة اللغم الأرضي الواحد تتراوح ما بين ١٠٠ و ١ ٠٠٠ دولار وفقا لعدة عوامل منها نوعية اللغم وطبيعة الأرض والتقنية المتاحة. ولا توجد جهة في العالم، حكومية كانت أو غير حكومية، خاصة دولة نامية لديهـا مشكلاتهـا الاقتصادية مثل مصر تستطيع تحمل هذا العبء الضخم بمفردها. فمن غير المقبول أو المعقول أن تتحمل مصـر وحدها التكاليف الباهظة لتطهير الألغام التي لم ينشرها مصريون ولم تخدم في يوم من الأيام أية مصالح مصرية.

وأنتهز هذه الفرصة لأشير من هذا المنبر إلى أهمية اضطلاع الدول المسؤولة عن نشر تلك الألغام بالدور الرئيسي في إزالتها بتقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة لعمليات التطهير. فلا شك أن فاعلية البرنامج الطموح الذي تقوم مصر بتنفيذه الآن ستزداد إلى حد كبير من خلال مشاركة الدول التي نشرت تلك الألغام في تحمل نفقات الإزالة، وتنظيم برامج تدريبية عن عمليات إزالة الألغام، وتوفير معدات متقدمة لإزالتها.

إن تصورنا لحل مشكلة الألغام الأرضية ينطلق من أمرين: الأول هو البُعد العلاجي الذي يتضمن ضرورة تكثيف الجهود الدولية لإزالة الكم الهائل من الألغام التي نشرت خلال نزاعات سابقة. والثاني هو البُعد الوقائي الذي يتضمن ما ينادي به البعض من ضرورة تقييد تداول الألغام واستخدامها للحد من ظاهرة انتشارها بمعدلات تفوق بكثير إمكانيات التطهير. وعلى هذا الأساس، صوتت مصر في اللجنة الأولى لصالح مشروع القرار A/C.1/51/L.46 الذي قدم تحت البند ٧١ بعنوان "اتفاق دولي لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد". لقد صوتنا لصالح القرار بالرغم من إدراكنا للنقائص العديدة التي شابته والتي لن أذكر منها هنا إلا إغفاله لبُعد إزالة الألغام. إن مصر على استعداد للعمل من خلال آلية تفاوضية يتفق عليها في إطار من الشفافية للتوصل إلى اتفاق دولي لتقييد استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد على أن يتضمن هذا الاتفاق تصورا واضحا والتزاما دوليا مماثلا بإزالة كافة الألغام الأرضية المنتشرة بالفعل في إطار زمني يتم الاتفاق عليه.

في نهاية الكلمة يود وفد مصر التعبير عن تقديره للأنشطة التي تقوم بها إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تتعاون في عمليات تطهير الألغام وكذلك للأفراد القائمين عليها. كما يود أن يعرب عن سعادته لشمول تلك الأنشطة لتسع دول حتى الآن، ونأمل في أن تمتد لتشمل دولا أخرى. كما نناشد جميع الدول الاستمرار في المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للمساعدة في إزالة الألغام حتى يستطيع تمويل الأنشطة المتزايدة في هذا المجال خلال عام ١٩٩٧. ونتفق كذلك مع تقدير الأمين العام للمزايا التي توقعها من عقد اجتماع سنوي للدول المانحة لتغذية الصندوق.

كما أود تأكيد اتفاقنا التام مع ما خلص إليه تقرير الأمين العام من أهمية بذل مجهود دولي كبير ومستمر لمعالجة أزمة الألغام الأرضية على المستوى العالمي، بما لها من تداعيات بعيدة المدى على التنمية. ومن هذا المنطلق، نرى أن استمرار الدعم الدولي لجهود الأمم المتحدة وجهود الدول المتضررة من الألغام، من خلال توفير الموارد المالية والخبرات الفنية وتطوير تكنولوجيا إزالة الألغام يكتسب أهمية خاصة. وما يكتسب أهمية أكبر هو معالجة مشكلة الألغام في إطار متكامل يشمل الاعتبارات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

السيد تخت - رافنشي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئت مسألة الألغام البرية، بطبيعتها الفتاكة وما يصاحبها من آثار، مدعاة للقلق البالغ للمجتمع الدولي منذ عدة سنوات. لقد صدم العالم من جراء العدد الهائل للألغام التي تتفشى في العديد من البلدان في مرحلتي الصراع وما بعد الصراع، وكذلك من جراء الآثار الفظيعة لاستخدامها العشوائي. إن هذه المشكلة يعجز عنها الوصف وتتطلب حلولا شاملة وفورية في نفس الوقت. وجمهورية إيران الإسلامية، من جانبها، وباعتبارها إحدى الدول المنكوبة، تشارك بنشاط في عمل الأجهزة المختصة التي تتناول الألغام البرية. وهي تؤيد من حيث المبدأ أي مبادرة حقيقية ترمي إلى حظر جميع أنواع الألغام البرية دون استثناء.

في كل شهر تتسبب الألغام في إزهاق أرواح ٨٠٠ شخص وتشويه أكثر من ١ ٠٠٠. ولا شك أن هذا المستوى من الاصابات يحمل المجتمع الدولي مسؤولية الرد على هذا التحدي الصارخ، وبذل كل جهد مستطاع للتخفيف من هذه المعاناة البشرية التي لا معنى لها.

ويدرك بلدي عمق وضخامة المشاكل العديدة المصاحبة لإزالة الألغام في حالات ما بعد الصراع. فقد تم بث زهاء ١٦ مليون لغم بري وجهاز متفجر في مساحة تزيد على ٤ ملايين هكتار من الأراضي الإيرانية التي احتلت مؤقتا خلال المراحل المختلفة من الحرب الإيرانية العراقية. وما برحنا، طوال السنوات الثماني الماضية، نعكف على عملية ضخمة لإزالة الألغام من أجل تمكين المدنيين الذين شردتهم الحرب من العودة إلى ديارهم. وقد استطعنا باستخدام الوسائل اليدوية لإزالة الألغام إبطال مفعول أكثر من ثلث اجمالي الألغام والأجهزة المتفجرة المبثوثة في بلدنا. بيد أن عدم استطاعتنا الحصول على المعدات الميكانيكية لإزالة الألغام وكذلك على خرائط حقول الألغام أدى ليس فحسب إلى إبطاء جهودنا بل أيضا إلى اصابات بين المدنيين الأبرياء والمشتغلين في عمليات إزالة الألغام.

ومن المفارقات حقا أن الحملة الأخيرة لإزالة الألغام البرية المضادة للأفراد لم يصاحبها تشجيع إزالة الألغام في الدول المنكوبة أو نقل تكنولوجيات أحدث لإزالة الألغام إلى هذه البلدان. ولا تزال المعدات الميكانيكية لإزالة الألغام بمختلف أنواعها تخضع لأنظمة تمييزية ليس لها ما يبررها للرقابة على الصادرات. وفي هذا الصدد نناشد جميع الدول، وخاصة الدول التي لها القدرة على القيام بذلك، ألا

تكتفي بمجرد الكلام وأن تقدم المساعدة التكنولوجية إلى البلدان المنكوبة بالألغام. وينبغي لها أيضا النهوض بالأبحاث العلمية واستحداث تقنيات وتكنولوجيا إنسانية لإزالة الألغام حتى يمكن القيام بأنشطة إزالة الألغام بطريقة أكثر فعالية وبتكلفة أقل وبوسائل أكثر أمانا.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور خاص في هذا الصدد، فالأمم المتحدة تحتاج إلى أن تكفل عدم قيام أي دولة بأية تقييدات من شأنها أن تبطئ أو تعيق، بأي شكل من الأشكال، الحصول على تكنولوجيا إزالة الألغام. وفي الوقت ذاته، ينبغي لجميع الدول، وخاصة تلك التي تتوفر لديها تكنولوجيا ومعدات إزالة الألغام، أن تعلن لإدارة الشؤون الإنسانية نوع المساعدة، المالية والتقنية، التي يمكن أن تقدمها للبلدان الموبوءة بالألغام ولبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة. ومما لا غنى عنه بالنسبة لجميع برامج الأمم المتحدة الجادة تسهيل حصول الدول المنكوبة بالألغام على المعدات والتكنولوجيا اللازمة لإزالة الألغام إزالة سريعة وفعالة.

السيد غيين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): شهدنا في العام الماضي أن المجتمع الدولي أصبح أكثر إدراكا للآثار المدمرة الخطيرة للألغام البرية المضادة للأفراد. وتقارير الأمين العام، وخاصة بشأن آثار الصراعات المسلحة على الأطفال، كانت فائقة البلاغة في هذا الصدد، وكذلك كانت وثائق لجنة الصليب الأحمر الدولية التي تشير إلى ضحايا هذه الأسلحة اللاإنسانية وبصفة أساسية من المدنيين والأطفال والنساء والفلاحين وسكان المدن.

ونجد لزاما علينا أيضا أن نشير إلى مؤتمر الاستراتيجية الدولية الذي عقد مؤخرا في أوتاوا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر والذي تمثلت أهدافه في التوصل بأسرع ما يمكن إلى اتفاق دولي يحظر الألغام البرية المضادة للأفراد حظرا تاما، وفي جعل المجتمع الدولي يدرك ضرورة زيادة الموارد المخصصة لعمليات إزالة الألغام ومساعدة الضحايا زيادة كبيرة. كذلك من المهم أن ننوه بالمؤتمر الدولي المعني بتكنولوجيا إزالة الألغام الذي عقد في الدانمرك في شهر تموز/يوليه وبالمؤتمرين الدوليين المقرر عقدهما بشأن هذا الموضوع في طوكيو وبروكسل في عام ١٩٩٧.

وكل هذا يوضح أن المجتمع الدولي يحاول الآن أن يتصرف بشكل حاسم بشأن مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. وننوه بمنجزات المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي عقد في جنيف مؤخرا، وننوه بصورة خاصة بتعديله للبروتوكول الثاني للاتفاقية. بيد أننا نأسف لأنه لم يتسن توسيع الاتفاقية لكي تتضمن فرض حظر كامل على الألغام البرية المضادة للأفراد. ونعتقد أننا لا يمكننا أن نتخلى عن التزامنا بمواصلة السعي من أجل التوصل إلى الاتفاق بشأن هذه المسألة.

وفي ضوء التقدم المحرز حتى الآن لا يمكننا أن ننسى أنه يتعين علينا أن نتحرك صوب حظر هذا النوع من السلاح وإزالته تماما نظرا لآثاره العشوائية والتدميرية الشاملة وخطره الطويل الأمد وتبعاته المأساوية على الأشخاص وإعاقته على نطاق واسع الاستخدام الإنتاجي لمساحات شاسعة وبصفة خاصة نظرا لإلحاقه الضرر بأفقر الناس وتقويضه الخطير للأحوال المعيشية للكثيرين من الناس. كذلك من المهم إزالة هذه الأسلحة لأنه لا يمكن لأحد اليوم أن يضمن ألا تقوم الجماعات الإجرامية باستخدام الألغام البرية، بالإضافة إلى الدول التي تستخدمها - إن لم تكن هذه الجماعات قد فعلت ذلك حتى الآن - مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن تصورها.

ولهذا يتعين على جميع الدول الامتثال للقواعد القانونية السارية حاليا فيما يتصل بالألغام البرية المضادة للأفراد والاشتراك في الجهود الحالية التي تبذل من أجل تحسين الصكوك الحالية. ومما يستحق الشجب سعي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى العمل على تصدير هذه الأسلحة، متذرعة بالأمن. ومن الأمور البالغة الخطورة والجديرة بالشجب أن تقوم الدول الأطراف في الاتفاقية - ومن ثم الملزمة صراحة بالصكوك الدولية السارية الآن - بوضع ألغام برية في المناطق الحضرية أو المأهولة بالسكان، منتهكة بذلك انتهاكا صارخا قواعد القانون الدولي.

في مناسبات سابقة قال بلدي، ويود الآن أن يكرر القول هنا، إن انتشار هذه الأجهزة المتفجرة واستخدامها العشوائي يعطيان سببا كافيا لكي يولي المجتمع الدولي أولوية عاجلة لهذه المسألة. وتتمسك بيرو بقرارها بالعمل في هذا المحفل وسائر المحافل الدولية من أجل التوصل إلى اتفاق دولي يحظر استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد أو إنتاجها أو نقلها أو تكديسها. وفي هذا الصدد، كنا من المشاركين في تقديم مشروع قرار تمت الموافقة

عليه في اللجنة الأولى، وستنظر فيه هذه الجمعية خلال الأيام القليلة القادمة.

لكننا نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نسجل ضرورة فرض قواعد معينة تجعل إزالة الألغام واجبا على الدول التي تنخرط في هذه الممارسة، وضرورة تعزيز التعاون الدولي بشأن برامج إزالة الألغام في الوقت ذاته. ويجب أيضا التسليم بمسؤولية الدول عن الأذى الذي يصيب الضحايا من غير المحاربين، مع مراعاة الآثار المتأخرة الناتجة عن هذه الأسلحة والضرر الذي تتسبب في وقوعه، وبخاصة بعد انتهاء الصراعات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

وستنظر الجمعية العامة في مشروع القرار الذي سيقدم تحت البند ٣٤ من جدول الأعمال في تاريخ لاحق سيعلن عنه فيما بعد.

البند ٢١ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقارير الأمين العام (A/51/303 و A/51/356 و A/51/560)

مشاريع القرارات A/51/L.22 و L.24/Rev.1 و L.25/Rev.1 و L.30 و L.32/Rev.1

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبدأ الجمعية الآن في اتخاذ إجراءات بشأن مشاريع القرارات A/51/L.22 و L.24/Rev.1 و L.25/Rev.1 و L.30 و L.32/Rev.1.

أعطي الكلمة لممثل لبنان ليعرض مشروع القرار A/51/25/Rev.1.

السيد حمدان (لبنان): يتشرف وفد لبنان بأن يقدم، نيابة عن الدول التالية: الأرجنتين، الأردن، إندونيسيا، باراغواي، البرازيل، بولندا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، رومانيا، الصين، فرنسا، قطر، لبنان، ماليزيا، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.25/Rev.1، وعنوانه: المساعدة في تعمير لبنان وتنميته.

لا يخفى حجم متطلبات إعادة الإعمار والتنمية التي تواجه لبنان نتيجة حرب السنوات الطويلة التي عصفت به. وقد دأبت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على اعتماد قرارات دورية لمساعدة لبنان. وقد شارك المجتمع الدولي المانح والمنظمات العملانية في الاستجابة لهذه القرارات.

ويمكن القول إن ما يشهده لبنان حاليا من ورشة كبيرة لإعادة الإعمار والتنمية هو مثال على النجاح الذي يمكن أن يؤدي إليه التعاون بين عناصر المجتمع الدولي والدولة المتلقية. كما أن لبنان أصبح مثالا على حالة البلد الذي يُبنى السلم فيه بعد الحرب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة).

غير أن المتطلبات ما زالت كبيرة والحاجة للمساعدة الدولية ما زالت قوية. بل إن ثمة ضرورة لتطوير أشكال هذه المساعدة، حيث سيتم قريبا إنشاء لجنة استشارية دولية لمساعدة لبنان في إعادة الإعمار والتنمية.

ولا شك أن إحدى المشاكل الرئيسية التي ولدتها الحرب كانت تهجير عشرات ألوف المواطنين من بيوتهم، وتدمير قرى في مناطق لا سيما في الجنوب. كما أن إعادة السلم والاستقرار ساعدت في تمكين الدولة من القضاء على زراعات غير مشروعة كالحشيشة، ولكنها أوجدت حاجة مقابلة وعاجلة لتنمية زراعات بديلة في المناطق التي كانت تقوم فيها الزراعات غير المشروعة، لا سيما منطقة بعلبك - الهرمل.

من هنا فإن مشروع القرار المعروض أمام الجمعية يؤكد على أهمية استمرار وزيادة المساعدة المقدمة للبنان، سواء على شكل هبات أو قروض ميسرة، وعلى دعم اللجنة الاستشارية الدولية، ودعم جهود الحكومة في إعادة المهجرين ودمجهم في محيطهم وتنمية المناطق في بعلبك - الهرمل وجنوب لبنان.

إننا نرجو أن يتم اعتماد هذا المشروع بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو ليقوم بعرض مشروع القرار A/51/L.30.

السيد أبيبي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/51/L.30 "تقديم المساعدة إلى موزامبيق"، نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية والدول التالية المشاركة في تقديمه: استراليا، باكستان، البرتغال، رومانيا، الصين، فرنسا، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية.

إن نص مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم، هو تقريبا نفس نص القرار ٢١/٤٩ دال، المتخذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. والنص الحالي بطبيعة الحال، يعكس التطورات الإيجابية التي استجدت في موزامبيق في غضون السنتين الماضيتين، والتي نوه بها الأمين العام في تقريره (A/51/560).

في الفقرات الأولى من ديباجة مشروع القرار تشير الجمعية العامة إلى القرارات السابقة، وتؤكد على الحاجة إلى تعزيز إقامة قدرة وطنية لإزالة الألغام، بغرض تمكين حكومة موزامبيق من التعامل بفعالية مع الآثار الضارة لتلك الأسلحة في إطار الجهود الوطنية من أجل التعمير. أما الفقرتان الأخيرتان من الديباجة فهما نفس الفقرتين الواردتين في القرار السابق.

والجزء الخاص بمنطوق مشروع القرار لا يختلف في جوهره عن القرارات السابقة، إلا أننا نود التأكيد على بعض العناصر التي نرى أنها بالغة الأهمية. في الفقرة ٣ من المنطوق، ترحب الجمعية بالتقدم الذي تحقق في توطيد سلم دائم وهدوء وتعزيز الديمقراطية وترسيخ المصالحة الوطنية في موزامبيق. وفقرات المنطوق التالية تتناول مسائل إعادة توطين مواطني موزامبيق من البلدان المجاورة وإعادة استقرارهم وإعادة إدماجهم.

وكما تعلمون، يشمل هذا البرنامج أكثر من ١,٧ مليون مواطن موزامبيقي ويعتبر واحدا من أكبر وأنجح البرامج التي تنفذ تحت رعاية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وتؤكد الجمعية أن موزامبيق أحرزت تقدما كبيرا في تخفيف آثار حرب مدمرة، وأن تقديم مساعدة دولية منسقة كبيرة مطلوب لمساعدة البلد في مواجهة احتياجاته الإنمائية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإعادة توطين وإعادة إدماج المشردين والجنود المسرحين.

تحث الفقرة ٦ من لهم القدرة على المساهمة في إزالة الألغام على أن يفعلوا ذلك وأن يواصلوا تقديم المساعدة الضرورية بغية تمكين حكومة موزامبيق من تطوير قدرتها الوطنية على إزالة الألغام.

ويحيط مشروع القرار علما بالفقرة ١١ من تقرير الأمين العام المتعلق بـ "تقديم مساعدة الطوارئ إلى موزامبيق"، التي تنص على ما يلي:

"ابتداء من عام ١٩٩٥ بدأ الانتقال السياسي والاقتصادي في موزامبيق ينم عن علامات مبشرة بعودة الاستقرار والحالة الطبيعية: إذ أخذت تضرب جذور السلم والمصالحة الوطنية وحيوية الديمقراطية الفتية؛ كما تحسن الأداء البرلماني تحسنا ملحوظا وأخذ المرء يشهد تفاعلا مفتوحا وحرا وحيا بين الحكومة والهيئة التشريعية ووسائط الإعلام؛ كما ظل المناخ الاجتماعي هادئا بوجه عام، وتم تعزيز إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين العائدين؛ كما ظلت إعادة إدماج الجنود المسرحين خالية نسبيا من المعوقات الرئيسية؛ ومضى برنامج إزالة الألغام بخطى معقولة؛ وأحرز التعمير والإصلاح الاقتصادي مزيدا من التقدم؛ وأخذت تزداد بصورة مطردة دينامية القطاع الخاص المحلي الذي ظهر من جديد." (A/51/560)

ونحن مقتنعون بأن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.30 بتوافق الآراء من شأنه أن يبعث رسالة تضامن قوية بشكل خاص من المجتمع الدولي وتشجيعا حقيقيا للموزامبيقيين في جهودهم لتعزيز السلام وتقوية الديمقراطية ودعم المصالحة الوطنية والوفاء باحتياجاتهم الإنمائية.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي ليعرض مشروع القرار A/51/L.32/Rev.1.

السيد دوراني (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/51/L.32/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي"، نيابة عن وفود الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، باكستان، بليز، تونس، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، شيلي، الصين، عمان، غابون، فرنسا، قطر، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النيجر، هايتي، هندوراس، اليمن.

إن بنية مشروع القرار مشابهة لبنية القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي. والنص يؤكد من جديد المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه جيبوتي، بما في ذلك المشكلة المتكررة المتعلقة بحالات الجفاف الدورية، ووجود اللاجئين والآثار المطولة لصراعات إقليمية سابقة، وبخاصة الصراع في الصومال. وهذه العوامل، وقد تجمعت معا، خلقت حالة اقتصادية ومالية صعبة في جيبوتي.

في جزء المنطوق من مشروع القرار، ترحب الجمعية العامة بقيام حكومة جيبوتي بتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي وترجو المجتمع الدولي، في هذا السياق، أن يشارك بنشاط في المائدة المستديرة حول جيبوتي التي ستعقد في شباط/فبراير ١٩٩٧ من أجل الاستجابة بسرعة وبطريقة مناسبة لاحتياجات جيبوتي المالية والمادية. وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يعد دراسة عن التقدم المحرز، وذلك في وقت يسمح للجمعية العامة بالنظر في المسألة في دورتها المقبلة.

الرئيس بالنيابة: تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/51/L.22 و A/51/L.24/Rev.1 و A/51/L.25/Rev.1 و A/51/L.30، و A/51/L.32/Rev.1.

نشرع أولا بمشروع القرار A/51/L.22، المعنون "تقديم المساعدة الاقتصاية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية".

ويشمل مقدمو مشروع القرار هذا الجمهورية التشيكية أيضا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.22؟

اعتُمد مشروع القرار A/51/L.22 (القرار ٥١/ ٣٠ ألف).

الرئيس بالنيابة: تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.24/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها".

ينبغي إضافة اسم باكستان إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.24/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار A/51/L.24/Rev.1 (القرار ٥١/ ٣٠ باء).

الرئيس بالنيابة: تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.25/Rev.1 المعنون "المساعدة في تعمير لبنان وتنميته".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.25/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار A/51/L.25/Rev.1 (القرار ٥١/ ٣٠ جيم).

الرئيس بالنيابة: تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.30 المعنون "تقديم المساعدة إلى موزامبيق".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.30؟

اعتُمد مشروع القرار A/51/L.30 (القرار ٥١/ ٣٠ دال).

الرئيس بالنيابة: تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.32/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.32/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار A/51/L.32/Rev.1 (القرار ٥١/ ٣٠ هاء).

الرئيس بالنيابة: أود أن أبلغ الجمعية العامة أن البت في مشاريع القرارات التي قُدمت أو التي ستقدم في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال سيتم في وقت لاحق سيعلن عنه فيما بعد.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أحيطكم علما الآن ببعض المعلومات المتعلقة بوضع العمل في الجمعية في دورتها الحالية.

يسعدني أن أخبركم أن جميع اللجان الرئيسية، باستثناء اللجنة الخامسة، قد أكملت عملها إلى حد كبير وفقا للجدول الزمني المحدد، أي بحلول ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر. واختتمت اللجنة الثانية عملها في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وأود أن أقدم التهاني إلى الرئيس وإلى هيئة المكتب، والوفود، وموظفي الأمانة العامة الذين يسَّروا ذلك. وهذا يثبت أن بإمكاننا أن نتم عملنا في الوقت المحدد.

وكما أعلن يوم الثلاثاء ٣ كانون الأول/ديسمبر، يجري النظر في الجلسات العامة في تقارير اللجنة الأولى في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر. وسأحيطكم علما غدا بتواريخ النظر في تقارير اللجان الرئيسية الأخرى. وتتوقف تلك التواريخ على حالة الوثائق، التي تعتمد على التواريخ التي تقدم فيها اللجان الرئيسية تقاريرها لكي يجري العمل بشأنها.

وكما تعلمون جميعا، اتفقنا في بداية الدورة الحادية والخمسين على أن تختتم هذه الدورة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر. وفي هذا السياق، أود أن أناشدكم جميعا أن تساعدوني على إنهاء الأعمال المتبقية، وبخاصة النظر والبت في البنود التي يجب الانتهاء منها قبل أن نختتم الدورة. ويتبقى لدينا، من اليوم وحتى ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، ما مجموعه ثمانية - وأكرر ثمانية - أيام عمل.

ولا تزال هناك أعمال كثيرة جدا ينبغي الاضطلاع بها في الجلسات العامة وفي اللجنة الخامسة.

وبالنسبة لأساليب تنظيم الأعمال، يسعدني أن أحيطكم علما بأن جميع اللجان الرئيسية التي أكملت أعمالها نجحت في ذلك بالفعل في حدود العدد المقرر من الجلسات. وعلى سبيل المثال، اختتمت اللجنة الرابعة عملها بعد عقد ٢٢ جلسة فقط من الجلسات الـ ٣٠ المخصصة لها.

فالتقيد بالمواعيد، مقرونا بفرض قيود زمنية على طول البيانات، وتحديد آجال نهائية، كل هذا ساعد جميع اللجان على بلوغ أهدافها. وقبل اختتام هذه الدورة، أرجو أن أحيطكم علما بالوفورات النظرية التي تحققت نتيجة لهذا التحسين في طرق العمل.

وفي نفس الوقت، ينبغي أن أشير إلى أن جلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت أثناء دورة الجمعية العامة، تعارضت مع جلسات اللجنتين الثانية والثالثة، وتسببت في تأخير النظر في البنود. وأرجو أن يتسنى تحاشي ذلك مستقبلا.

وبالنسبة للقرارات والمقررات، أوصت معظم اللجان الرئيسية، باستثناء اللجنة الثانية، بأن تعتمد الجمعية العامة نفس عدد القرارات تقريبا الذي أوصت به في الأعوام السابقة.

فأوصت اللجنة الأولى باعتماد ٤٨ قرارا ومقررا هذا العام، بالمقارنة بـ ٤٩ عام ١٩٩٥؛ وأوصت اللجنة الثانية باعتماد ٢٨ قرارا ومقررا بالمقارنة بـ ٤٣ عام ١٩٩٥؛ وأوصت اللجنة الثالثة باعتماد ٦٦ قرارا ومقررا هذا العام بالمقارنة بـ ٦٥ في العام الماضي؛ وأوصت اللجنة الرابعة باعتماد ٢٦ قرارا و ٤ مقررات هذا العام، مقارنة بـ ٢٣ قرارا و ٥ مقررات في العام الماضي؛ وأوصت اللجنة السادسة باعتماد ١٤ قرارا ومقرر واحد هذا العام، مقابل اعتماد ١٣ قرارا ومقرر واحد في العام الماضي؛

وكما ترون، فقد نجحت اللجنة الثانية في تخفيض عدد القرارات عن طريق تجميع عدة قرارات في قرار واحد. وأعتقد أن اللجان الأخرى حققت أيضا درجات متنوعة من النجاح من خلال تجميع القرارات.

وبالنسبة للجلسات العامة، تم إلى الآن اتخاذ ٢٩ قرارا، منها ستة قرارات وردت من اللجنة الخامسة.

وأنتقل الآن إلى الوثائق، التي تشكل إحدى المشاكل الرئيسية. وأفهم من الأمانة العامة أن تأخير الوثائق يرجع

بصفة عامة إلى تأخير المسؤولين عن التقارير في تقديمها. وقد تسبب تأخير تقديم تقارير حقوق الإنسان من جنيف في إلغاء بعض الجلسات وشكل خطرا في بعض الحالات على المفاوضات حول مشاريع القرارات لطرحها على اللجنة لكي تنظر فيها وتختتم العمل بشأنها في الوقت المحدد. وكانت بعض هذه التقارير أطول مما ينبغي، ولم يقدم المسؤولون عنها موجزا تنفيذيا.

وبالنظر إلى التخفيضات المالية وآثارها، فقد استمر الحد من قدرة إدارة خدمات الوثائق على أداء مهامها في وقت قصير للغاية.

ولئن كان ينبغي لجميع التقارير أن يكون طولها مقبولا، فيجب على الوفود وعلى الأمانة العامة أن تعمل معا على معالجة هذه المشكلة المزمنة معالجة نهائية.

وينبغي التشديد على المواعيد النهائية لتقديم الوثائق والتقيد بها بطريقة أكثر صرامة.

وبالنسبة للجلسات العامة، أرجو أولا أن أحيطكم علما ببعض المعلومات الإحصائية. بلغ عدد البنود أو البنود الفرعية أو أجزاء أو جوانب البنود المحالة إلى الجلسات العامة ٧٥ بندا. وتم الانتهاء من النظر في ٣٠ منها؛ ولم يتم النظر في ١٧ منها؛ وجرى تحديد موعد للنظر في ستة منها، إلا أنه لم ينظر فيها بعد؛ ولم ينظر في ٢٢ منها، كما لم يحدد بعد موعد للنظر فيها.

وتعلمون جميعا أن أحد البنود الرئيسية في جدول الأعمال هو البند ١٦ المعنون "تعيين الأمين العام للأمم المتحدة". وفي هذا الصدد، تعلمون برسالتي المؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، التي أخطرت فيها مجلس الأمن بأنه من المقرر أن تختتم الجمعية العامة أعمالها بحلول ١٧ كانون الأول/ ديسمبر. وعندما قابلني رئيس مجلس الأمن في ٢ كانون الأول/ ديسمبر، ذكر أنه تسلم الرسالة وأوضح أن المسألة قيد النظر في المجلس. كما أوضح أنه وإن كان يجري بذل كل الجهود، إلا أنه من المتوقع أن يستمر النظر في المسألة إلى ما بعد ١٧ كانون الأول/ ديسمبر.

وبالنسبة لانتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار البند ١٧ (ج)، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، تنتخب الجمعية العامة المدير التنفيذي بناء على ترشيح الأمين العام. ولما كانت ولاية المدير التنفيذي الحالي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، فقد بعثت رسالة إلى الأمين العام في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر راجيا فيها التعاون في هذا الشأن.

وهناك مسألة عاجلة تتعلق بتعيين أعضاء لجنة المؤتمرات، البند ١٨ (ز) من جدول الأعمال. ويطلب من الجمعية العامة أن تعين سبعة أعضاء في هذه الدورة. وتنتهي ولاية الأعضاء المتقاعدين في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر طلبت، كتابة، من رؤساء المجموعات الإقليمية أن يبلغوني بالمرشحين الذين وافقت عليهم مجموعاتهم. وقد وافقت مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى على مرشح واحد عن كل منهما لكي يشغلا الشاغرين المخصصين للمجموعتين. ولكننا لا نزال نفتقد مرشحين لخمسة شواغر، هم كما يلي: مرشحان من الدول الأفريقية، ومرشحان من الدول الآسيوية، ومرشح من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأناشد مرة أخرى المجموعات الثلاث المعنية، وبخاصة رؤسائها، أن يساعدوني في هذا الشأن وأن يقدموا إلى الأمانة العامة في أقرب وقت مستطاع أسماء المرشحين الذين توافق عليهم مجموعتهم.

وفضلا عن البنود التي ذكرتها الآن، هناك بعض البنود أو المسائل الأخرى المعلقة في الجلسات العامة ويجري بشأنها التفاوض أو المشاورات. وأحث تلك الوفود المعنية على التعجيل بمشاوراتها وعلى تقديم مشاريع القرارات ذات الصلة لكي يجري البت فيها في الجلسات العامة، ومن المستحسن أن يتم ذلك في وقت مبكر من الأسبوع القادم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة إلى تقديم مشاريع القرارات التي تؤثر على الميزانية البرنامجية في أقرب وقت مستطاع. ولا يسعني إلا أن أؤكد أن تأخير تقديم هذه المشاريع يفرض المزيد من الضغط على خدمات الوثائق.

ولئن كنت أسلم بالحقوق السيادية للدول الأعضاء، فإنني أود أيضا أن أناشد الوفود أن تمارس ضبط النفس عند اقتراح بنود إضافية جديدة، خاصة وأن هذه الدورة على وشك أن تختتم وهناك مسائل كثيرة لا يزال من المطلوب البت فيها.

إن شاغلي الرئيسي في الوقت الراهن منصب على ضمان ألا تعوق النظر في تقارير اللجان الرئيسية في

الجلسات العامة المناقشة الدائرة حول الموارد المالية. واقتراحي المحدد هو أن تقوم اللجنة الخامسة، بعد أن تعتمد اللجنة الرئيسية المعنية مشروع قرار على أساس توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بالإحاطة علما بتقديرات المتطلبات الإضافية الواردة في الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية، على أن يكون مفهوما أن هذه الاعتمادات الإضافية، حيثما تكون ضرورية، ستحدد في سياق اعتمادات منقحة تأخذ في الاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك تقرير الأداء. وعلى هذا الأساس يمكن أن تشرع الجمعية العامة في اعتماد مشروع القرار.

إن نص الملاحظات التي أدليت بها توا متاحة في المساحة المخصصة لبعثة ماليزيا في شبكة انترنت، على العنوان التالي: www.undp.org/missions/malaysia.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠